

AMAN
Transparency Palestine



ورقة تحليلية للبيانات المالية في قطاع غزة

سلسلة تقارير رقم 217



حزيران 2022



ورقة تحليلية للبيانات المالية في قطاع غزة

حزيران 2022

AMAN
Transparency Palestine



جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. ورقة تحليلية للبيانات المالية في قطاع غزة. غزة- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

أثر الانقسام الفلسطيني في منتصف 2007 سلباً على إدارة الموازنة العامة بشكل عام، حيث يسود التعامل مع إدارة المال العام بشكل سياسي وسري مع تغييب إشراك المجتمع المدني؛ ففي عام 2007 تم تجاوز مبادئ الموازنة العامة وخاصة مبدأي الوحدة الموازنة وتوازن الموازنة (الإيرادات والنفقات)، حيث أصبح يوجد موازنتين منفصلتين في محافظات الوطن وذلك ما يتنافى مع شفافية ومصداقية الموازنة العامة، وأثر على آلية تحديد الإيرادات والنفقات في أراضي السلطة الفلسطينية بشكل عام وأضعف القدرة على الرقابة على أداء الموازنة العامة في ظل التجاذب السياسي. فقد سعت الحكومات المتعاقبة في قطاع غزة إلى إعداد موازنة منفصلة عمدت فيها إلى تضخيم تقديرات الموازنة العامة لتظهر بأن غزة دولة منفصلة بهدف التأثير في سياسة الممولين تجاه القطاع ولجلب التمويل.

تسعى هذه الورقة إلى مراجعة وتحليل أداء وزارة المالية في تنفيذ الموازنة العامة للعام 2021، بالاستناد إلى ملخص الموازنة العامة 2021 والذي شمل القيم الاجمالية للإيرادات والنفقات العامة المقدر وقيمة العجز العام في الموازنة، وإذ يصعب الاعتماد عليها في تحليل الأداء العام في تنفيذ الموازنة تم الاعتماد أيضا على بيانات غير منشورة للقيم المتحققة عام 2019 والمقدرة لعام 2020.

الجانب القانوني

● لم يتم التقيد بأحكام القانون الاساسي الفلسطيني، وقانون الموازنة العامة، من حيث عدم توضيح المرجعية القانونية لفرض الرسوم الجديدة أو لمنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم والتي لا يجوز منحها الا بنص قانون وفقا للمادة 7 والمادة 8 من قانون الموازنة العامة رقم 7 لعام 1998، الأمر الذي يعتبر مخالفة صريحة لأحكام القانون، ويلحق الضرر بخطط الوزارات والمؤسسات الرسمية، ويؤكد الفريق الأهلي على ضرورة التزام وزارة المالية بمبادئ الشفافية في إعداد الموازنة العامة وتحديد أوجه الانفاق العام وبالأحكام القانونية الواردة في القانون الاساسي الفلسطيني، وقانون الموازنة العامة رقم (7) للعام 1998، اضافة إلى المعايير الدولية لشفافية الموازنات العامة، والتي تتضمن نشر وثائق الموازنة العامة في مواعيدها، ومن ضمنها اصدار ونشر موازنة المواطن باللغة العربية، اللغة الرسمية في القانون الأساسي الفلسطيني، ونشر التقارير الدورية والربعية والحساب الختامي.

● عكس التقرير غياب عمل المجلس التشريعي وعدم أخذه الدور المنوط به في اعتماد أو تحديد أوجه الانفاق بقانون والرقابة عليها، إذ اقتصر التقرير على استعراض أرقام تعكس اتخاذ قرارات مالية متذبذبة وفقا للواقع الاقتصادي والسياسي وذلك ما يعتبر مؤشر على ضعف أداء الوزارة في تنفيذ موازنة أو خطة مالية وفقا للقانون.

الجانب الفني

الشفافية في الموازنة العامة 2021

أعلنت وكالة الرأي في آذار 2021 أن كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي قد أقرت الموازنة العامة لعام 2021 بعد إعدادها بشكل سري من قبل سلطة الحكم، بتأخر 3 أشهر عن الموعد المحدد في الظروف الطبيعية بحسب قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية لعام 1998 لإعداد الموازنة العامة. ولم يتم نشرها، بل تم استعراض القيم الاجمالية بمعرض الخبر الصحفي، والذي أظهر أن حجم النفقات العامة المقدرة بـ 3.263 مليار شيكل واجمالي الإيرادات المقدرة بـ 1.473 مليار شيكل واجمالي قيمة العجز 1.790 مليار شيكل، وإذ تم نشر نتائج الجلسة بشكل مختصر وبأرقام اجمالية لم توضح البنود التفصيلية للإيرادات والنفقات ولم تبين مخصصات مراكز المسؤولية. كما اتضح أنها اعتمدت دون مشاركة أو مشاورات مع ممثلي المجتمع المدني أو اطلاع المواطنين، بل بتجاهل وإقصاء لجميع المواطنين دافعي الضرائب.

ولدى محاولة معرفة تفاصيل الموازنة من خلال مراجعة موقع وزارة المالية في غزة الذي خلا من وجود أي وثائق مرتبطة بالموازنة وكذلك مواقع الوزارات الأخرى التي لم تنشر موازنتها التفصيلية، إضافة إلى عقد عدد من الاجتماعات مع وزراء المالية ومراسلة جهات الاختصاص أكثر من مرة لطلب الاطلاع على الموازنة التفصيلية دون نتيجة، الأمر الذي يثير الشكوك حول وجود سياسة شاملة تعتمد إخفاء المعلومات، وعدم تقديمها ونشرها للمواطن، علماً بأن وزارة المالية في غزة لم تنشر موازنة المواطن مسبقاً.

بالرغم من أن الموازنة العامة صدرت في غزة باعتبارها قانوناً يصادق عليه المجلس التشريعي «كتلة التغيير والإصلاح» إلّا أن ذلك تم مع عدم الالتزام بالقواعد النظامية والدستورية؛ حيث لم يتم نشر بيان الموازنة أو أي من وثائق الموازنة بما فيها الموازنة التفصيلية وبنودها المعتمدة، ولم تقم الوزارة بإصدار تقرير مالي مفصل عن الأشهر الستة الأولى من العام.

وبتتبع شفافية الموازنة العامة

من خلال مراجعة موقع وزارة المالية وتتبع مدى الالتزام بالمعايير الدولية اللازمة لتحقيق شفافية الموازنة العامة التي حددتها مبادرة شراكة الموازنة الدولية، والمتمثلة في 8 وثائق أساسية:

النشر	الوثيقة
لم يتم النشر	بيان ما قبل الموازنة
لم يتم النشر	ملخص مقترح الموازنة
لم يتم النشر	الموازنة العامة المقررة والمعتمدة
لم يتم النشر	موازنة المواطن
لم يتم النشر	التقارير الدورية (الشهرية والربعية)
لم يتم النشر	التقرير نصف السنوي
لم يتم النشر	تقرير نهاية السنة «الحساب الختامي» للعام 2020
لم يتم النشر	التقرير المدقق للعام 2019

يظهر الجدول أعلاه أن جميع وثائق الموازنة لم يتم نشرها، وذلك ما يشير إلى وجود بعدين البعد الأول وهو سياسي يرتبط باحتمالية حرص السلطة الحاكمة وتحديدًا وزارة المالية على مبدأ وحدة الموازنة وتعتمدها ذلك كي لا تظهر بأنها تعزز الانقسام وتسعى لفصل المحافظات الجنوبية عن الشمالية بإعدادها وتنفيذها لموازنة منفصلة، ولكن ذلك في الواقع يتعارض مع البعد الآخر وهو تعمد سياسة الانغلاق على المجتمع والمواطن وانتهاج السلطة الحاكمة لسياسة السرية والتفرد في التخطيط واعداد الموازنة وإدارة المال العام.

كما يشار إلى أن عدم نشر تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أداء الحكومة يضعنا أمام تحدي آخر لتقييم أداء الحكومة في إدارة المال العام وتساؤلات حول مدى شفافية الموازنة العامة في غزة.

يذكر أنه وفي عام 2017 عقب توفيق اتفاق الشاطئ للمصالحة اعتمدت وزارة المالية في غزة إعداد خطة مالية وليست موازنة، انسجاماً باعترافها بحكومة الوفاق حيث قدمت القائمة في غزة آنذاك استقالته وتم إيلاء الأمر إلى حكومة الوفاق في الأعوام 2017 - 2018 - 2019. ولكن ملخص الموازنة العامة لعام 2021 يظهر وجود موازنة عامة وليست خطة مالية للأعوام 2020 - 2021 والتي تم الإعلان عن اعتمادها من قبل المجلس التشريعي دون الالتزام بنشر وثائق الموازنة المذكورة أعلاه.

كما يظهر في البيان التالي:

جدول رقم (1) ملخص الموازنة (مليون شيكل)

النفقات			الإيرادات		
المجموع	متأخرات	السنة	نفقات الأنشطة الجارية	إيرادات الأنشطة الجارية	
2.095.10	-	2.095,10	رواتب وأجور	1.013768	الإيرادات الضريبية
424.86	30.07	394.79	نفقات تشغيلية	458,87	الإيرادات غير الضريبية
668.33		668.33	نفقات تحويلية	0.531	المنح والهبات
54.32	3.14	51.18	نفقات رأسمالية		
20.68		20.68	نفقات تطويرية		
3.263.28	33.21	3230.07	إجمالي النفقات	1.473,05	إجمالي الإيرادات
1.790.23-			قيمة العجز		

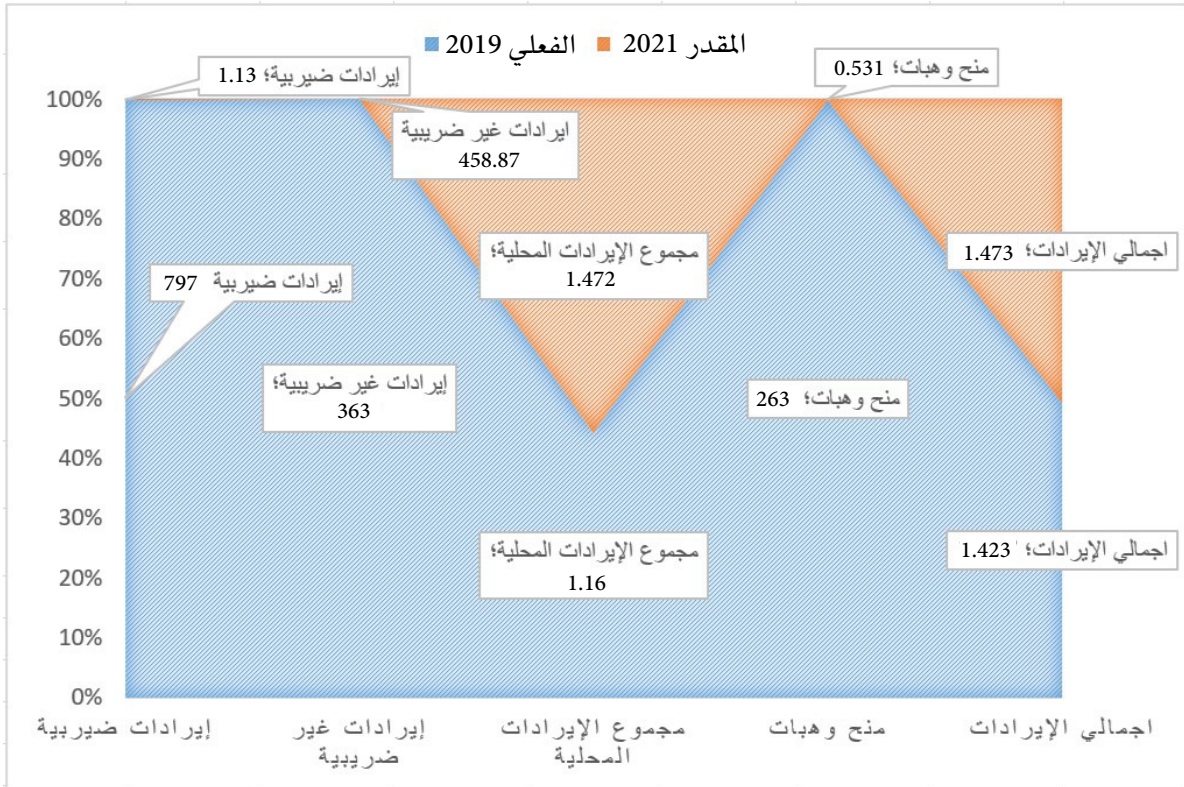
أولاً: تحليل الإيرادات

تم تقدير إجمالي صافي الإيرادات لعام 2021 بـ (1.473) مليون شيكل بزيادة غير كبيرة نسبتها حوالي 10% عما تم تحقيقه خلال العام 2019 ما يعادل (1.423) مليون شيكل وبحوالي نفس النسبة عم المقدر عام 2020 ما يعادل (1.490) مليون شيكل.

جدول رقم (2) مقارنة الموازنة العامة والحسابات المتحققة لمبنى الإيرادات (مليون شيكل)

المقدر / موازنة عام 2021		المقدر / موازنة عام 2020		المتحقق / فعلي لعام 2019	
الإيرادات المحلية		الإيرادات المحلية		الإيرادات المحلية	
1.13	إيرادات ضريبية	984	إيرادات ضريبية	797	إيرادات ضريبية
458,87	إيرادات غير ضريبية	505	إيرادات غير ضريبية	363	إيرادات غير ضريبية
1.472	مجموع الإيرادات المحلية	1.490	مجموع الإيرادات المحلية	1.160	مجموع الإيرادات المحلية
0.531	منح وهبات	0.751	منح وهبات	263	منح وهبات
1.473	إجمالي الإيرادات	1.490	إجمالي الإيرادات	1.423	إجمالي الإيرادات

شكل رقم (1) يوضح منحى تطور الإيرادات المقدرة عام 2021 مقارنة بالمتحقق عام 2019



تشكل الإيرادات العامة من الإيرادات المحلية التي تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية متمثلة في الرسوم التي تجبها السلطة الحاكمة مقابل الخدمات، والجمارك والرسوم التي تجبها الحكومة عبر بوابة صلاح الدين التجارية، إضافة إلى المنح والهبات، وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات المقدرة غير مرتفعة عن المحققة حيث أن انتشار جائحة كورونا أثر على قدرة الوزارة من حيث تحقيق معدلات جباية أكبر وبالتالي تم تقدير الإيرادات بقيمة متقاربة مع المحقق.

كما يشار إلى أن ارتفاع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية مرتبط باعتماد الحكومة لسياسة استدامة الإيرادات وتعزيزها في مواجهة النفقات العامة من خلال تركيز التوجهات العامة للحكومة على ما يلي:

- تحسين آليات التحصيل وخاصة على المعابر
- توسيع قاعدة المكلفين (الوعاء الضريبية)
- الحد من التهرب الضريبي وتنفيذ حملات لرفع الوعي الضريبي
- تعزيز ضريبة الدخل بالذات على الشركات الكبرى
- تعزيز التوجه مع مصر من خلال اعتماد بوابة صلاح الدين كبوابة تجارية لاستيراد السلع والخدمات وحصول الحكومة في غزة على أغلب إيراداتها منها.
- تعزيز الهبات والمساعدات
- تعزيز الإيرادات غير الضريبية من خلال تحسين كفاءة تحصيلها عبر التسهيلات فعلى سبيل المثال تخفيض رسوم التراخيص الخاصة بالسيارات أدى إلى زيادة الإيراد، وكذلك السماح لمنح أذونات الاستيراد لسلع بديلة برسوم إضافية.

الإيرادات المتحققة على أساس الالتزام حتى شهر أيلول 2021

يشير الجدول أدناه إلى تحقيق ما نسبته 73% من إجمالي الإيرادات المقدرة لعام 2021 بلغت (1.473) حتى شهر أيلول 2021 والتي بلغت (1.069) بمعدل شهري (119) مليون على أساس الالتزام. ولكن ما تم تحصيله فعلياً أي ما تم تحقيقه فعلاً من إيرادات على الأساس النقدي الحقيقي بلغ حتى أيلول (870) مليون شيكل بمعدل شهري 96,6 مليون شيكل واردة فعلياً لخزينة المالية. وبالمقارنة مع الإيراد المتحقق لنفس الفترة من عام 2020 والذي بلغ (79.5) مليون شيكل بمعدل زيادة بنسبة 74% ما يشير إلى زيادة الإيرادات في نفس الفترة من العام الحالي بنسبة كبيرة ويسفر ذلك اعتماد الحكومة لخطة التعايش مع كورونا والتي حركت العجلة الاقتصادية بطفرات متزايدة في أيام محددة أدت إلى رفع نسبة التحصيل والإيرادات بشكل عام

نسبة المتحقق من المقدر	المقدر لعام 2021	المتحقق حتى سبتمبر 2021	المتحقق حتى سبتمبر 2020	
73%	1.473	1.069	79.5	الإيرادات العامة

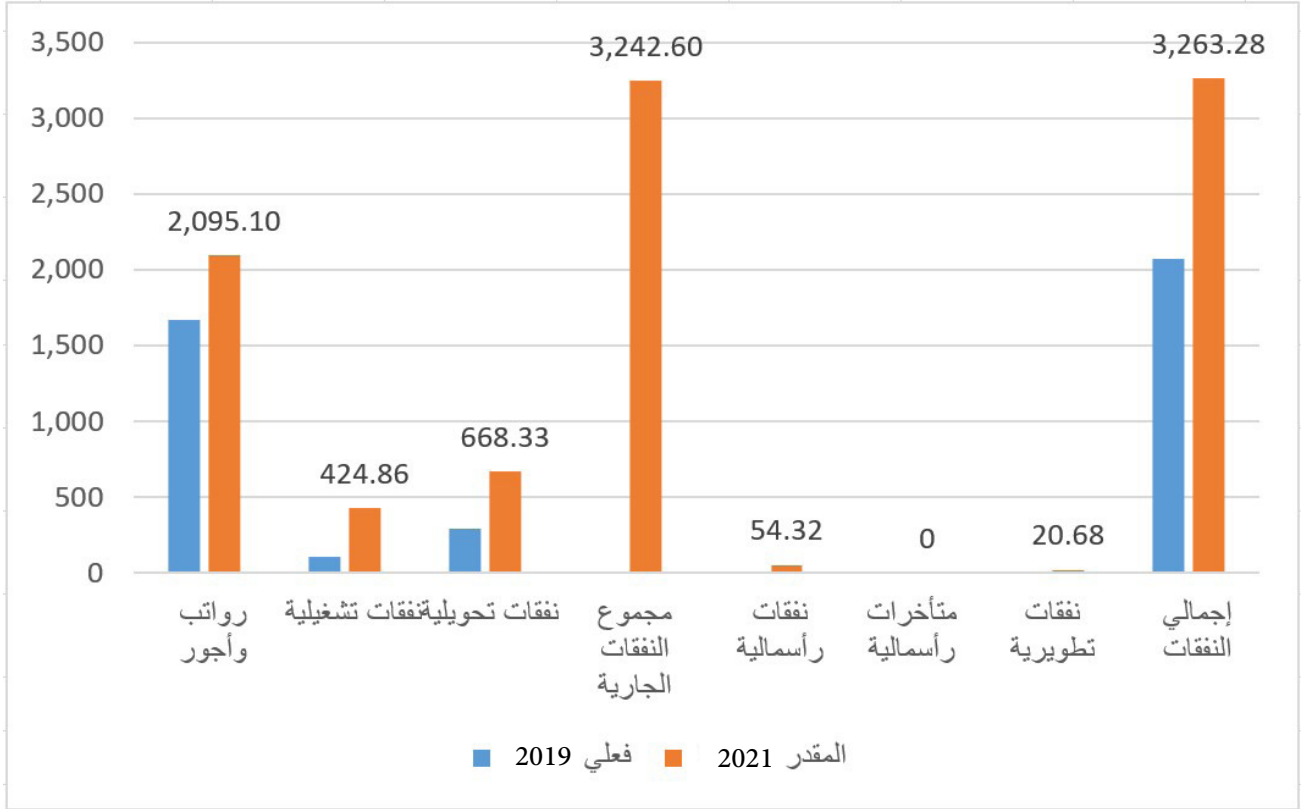
ثانياً: تحليل النفقات

تمثل النفقات العامة بموجب قانون الموازنة مبنى النفقات في الموازنة المبوبة بالإيرادات والنفقات، وتشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية وتشمل النفقات الجارية: الرواتب والأجور والعلوات والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة التنفيذية الأخرى، أما النفقات الرأسمالية: تشمل امتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع والنفقات التطويرية الأخرى.

جدول رقم (3) مقارنة الموازنة العامة والحسابات المتحققة لبند النفقات

المقدر / موازنة عام 2021	المقدر / موازنة عام 2020	المتحقق / فعلي لعام 2019	
			النفقات الجارية
2.095,10	1.900	1.672	رواتب وأجور
424.86	393.9	103	نفقات تشغيلية
668.33	599	295	نفقات تحويلية
3.242.60	2.893	2.070	مجموع النفقات الجارية
54.32	51	3.5	نفقات رأسمالية
20.68	207	1.3	نفقات تطويرية
		0.86	متأخرات رأسمالية
-	34	-	متأخرات
3,263.28	3.185	2,074.886	إجمالي النفقات

شكل رقم (2) : النفقات المقدرة للعام 2021 مقارنة بالمتحققة عام 2019



تم تقدير إجمالي النفقات العامة لعام 2021 بـ (3.263,23) مليون شيكل وذلك على أساس الالتزام بنسبة ارتفاع حوالي 62% عن المحقق لعام 2019 والتي بلغت (2.074,886) مليون شيكل ما يشير إلى حد ما إلى مبالغة في تقدير النفقات العامة

- **الرواتب والأجور:** خاصة وأن المبلغ الأكبر من النفقات المقدرة يذهب لحصة فاتورة الرواتب والأجور والتي قدرت بقيمة (2.095,10) مليون شيكل ما نسبته 65% من إجمالي النفقات المقدرة لنفس العام

- **النفقات التشغيلية:** بلغت النفقات التشغيلية المتحققة عام 2019 103 مليون شيكل فيما قدرت عام 2020 بقيمة 393.9 مليون شيكل وبقيمة أكبر عام 2021 بلغت 424.86 مليون شيكل، وذلك يشير إلى أن ما يتم دفعه لتشغيل المؤسسات العامة أقل بكثير من المقدر وذلك ما ينعكس سلباً على أداء الوزارات في تقديم خدماتها للمواطنين والقيام بواجبها العام خاصة مؤسسات قطاع التنمية الاجتماعية.

- **النفقات التحويلية:** وهي النفقات المتمثلة في بند التأمين والمعاشات والنفقات على قطاع الصحة والتعليم إزاء شراء خدمات الصحة والتعليم، بلغت النفقات التحويلية المتحققة عام 2019 295 مليون شيكل فيما قدرت عام 2020 بقيمة (599) مليون شيكل وارتفعت أيضاً المقدرة عام 2021 وبلغت (668.33) مليون شيكل، يعزى ذلك لعدم وجود صندوق مستقل للتقاعد يتم تحويل مستحقات المتقاعدين إليه، وتمكن الإشكالية في تقدير مستحقات ورواتب المتقاعدين ضمن النفقات التحويلية ولك يتم دفعها مع أشباه الرواتب من ضمن فاتورة الرواتب والأجور عبر وزارة المالية وذلك ما من شأنه أن يزيد نسبة الانحراف في تقدير النفقات التحويلية وكذلك فاتورة الرواتب والأجور. (يقصد بأشبه الرواتب مستحقات متضرري مسيرات العودة ومستحقات ورواتب المتقاعدين ورواتب أسر الشهداء والجرحى المقطوعة رواتبهم من السلطة الفلسطينية).

- **النفقات التطويرية:** فيما بلغت نسبة النفقات التطويرية إلى اجمالي النفقات (0.006%) وهذا ما يعيب الموازنة ويؤخذ على الحكومة حيث يعكس مبنى النفقات عدم قدرتها وعدم توجهها لتنفيذ مشاريع تطويرية تلبى احتياجات المواطن، بل تغطي الإيرادات النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية:** قيمة المتحقق منها أقل بكثير من المقدر وذلك نتيجة عدم وجود توجه لدى الحكومة لتنفيذ مشاريع استثمارية ورأسمالية كونها تعتمد في خطتها على تغطية النفقات الجارية فقط وتنفيذ المشاريع من قبل الصناديق العربية والدولية الداعمة والمؤسسات الدولية والتي تنفذ مشاريعها بقنوات منفصلة عن الخزينة العامة، مع ملاحظة وجود متأخرات للنفقات الرأسمالية بقيمة حوال 3 مليون شيكل ما يعكس عدم التزام الحكومة بتسديد مستحقات القطاع الخاص كاملة عن شراء خدمات معينة.

النفقات المتحققة على أساس الالتزام حتى شهر أيلول 2021

بالإشارة إلى الجدول أدناه بلغ إجمالي النفقات المتحققة حتى نهاية شهر أيلول 2021 (1.046) مليون شيكل بما نسبته 45% من قيمة إجمالي النفقات المقدرة وبمعدل شهري 136 مليون شيكل.

نسبة المتحقق من المقدر خلال الفترة	المقدر لعام 2021	المتحقق حتى سبتمبر 2021	
50%	3,263.28	1,0467	النفقات العامة

وبمقارنة نسبة الإيرادات المتحققة مع النفقات المتحققة من موازنة 2021 حتى شهر أيلول، نستنتج أنه لا يوجد عجز حقيقي في الموازنة العامة كما هو موضح أدناه والذي يعكس تغطية الإيرادات للنفقات في الفترة المحددة مع تحقيق فائض بسيط وذلك على أساس الالتزام، وإنما يظهر العجز على أساس نقدي في الخزينة العامة بسبب نقص السيولة.

المتحقق حتى سبتمبر 2021	الإيرادات	النفقات	قيمة العجز
متحقق على أساس الالتزام	1,069	1,0467	↑
متحقق على أساس نقدي	870	1,0467	9,597 -

توزيع النفقات حسب مراكز المسؤولية لموازنة 2021

جدول رقم: (4)

مراكز المسؤولية / ومخصصاتها من اجمالي النفقات العامة	موازنة 2021	التوزيع النسبي
قطاع التنمية الاقتصادية ويشمل (رواتب وأجور العاملين في الوزارات الاقتصادية والمشاريع منفذة فيها - وزارات- الاقتصاد، الزراعة، المالية والسياحة)	73	2.24%
قطاع الأمن وحكم الرشيد ويشمل (وزارة الداخلية، ديوان الموظفين العام، ديوان الرقابة، المجلس التشريعي، الأجسام النيابة والقضائية، وزارة العدل وأمانة مجلس الوزراء)	1,262	38.7%
قطاع التنمية الاجتماعية ويشمل (وزارة الصحة، التربية والتعليم، التنمية الاجتماعية، شؤون المرأة، الشباب والرياضة، الثقايف ووزارة العمل)	1,372	42%
قطاع البنية التحتية ويشمل (وزارة الأشغال العامة والإسكان، الحكم المحلي، سلطة البيئة، النقل والمواصلات، سلطة الأراضي ووزارة الاتصالات)	54.3	1.66%

بالإشارة إلى الجدول أعلاه، يظهر توجه الحكومة نحو زيادة مساهمة القطاع الاجتماعي حيث بلغت حصته من الموازنة ما قيمة (1,372) مليون شيكل بنسبة 42% لإجمالي النفقات ويتقاطع ذلك مع أهمية الإدراك لتعزيز الانفاق على قطاعات الصحة والتعليم والعمل خاصة في ظل استمرار جائحة كورونا- إلا أنه يعزى أيضا ارتفاع نسبة الانفاق على هذا القطاع بسبب ارتفاع فاتورة الرواتب الخاصة به كونه يضم معظم موظفي الخدمة المدنية.

تنمية الانفاق على قطاع التنمية الاقتصادية لم يتعد ما نسبته 2.24% ومطلوب أن يتم تعزيز التوجه نحو خاصة في دعم المشاريع التنموية والتطويرية وألا ينحصر على تغطية النفقات الجارية لمؤسسات القطاع. قطاع الأمن والحكم الرشيد بلغت نسبته لإجمالي النفقات العامة ما يعادل 38.7%، وتعتبر قيمة الانفاق على هذا القطاع مرتفعة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى كونه يشمل حجم الموظفين العسكريين حوالي 22000 موظف ما يعادل 50% من موظفي القطاع العام هم فقط موظفين أجهزة عسكرية وشرطية. تجدر الإشارة أن ارتفاع الانفاق على هذا القطاع لم يكن مرتبط بتطوير المؤسسات وتحسين بنيتها التحتية لتعزيز منظومة الحكم الرشيد وانما يعزى الارتفاع بسبب ارتفاع فاتورة الرواتب في هذا القطاع.

وفيما يتعلق بقطاع البنية التحتية تشير الأرقام الي انخفاض الانفاق على المشاريع التطويرية والرأسمالية والتي تغطي السلطة الفلسطينية جزء منها، وتمول الأخرى من خلال هبات ومنح خارج الموازنة العامة.

التوصيات:

- اتباع النهج التشاركي في إعداد وزارة المالية للخطط المالية وضرورة إعداد موازنة المواطن يؤكد الفريق الأهلي على ضرورة التزام وزارة «المالية بمبادئ الشفافية في إعداد الموازنة العامة وتحديد أوجه الانفاق العام وبالأحكام القانونية الواردة في القانون الاساسي الفلسطيني، وقانون الموازنة العامة رقم (7) للعام 1998، إضافة إلى المعايير الدولية لشفافية الموازنات العامة، والتي تتضمن نشر وثائق الموازنة العامة في مواعيدها، ومن ضمنها إصدار ونشر موازنة المواطن باللغة العربية، اللغة الرسمية في القانون الأساسي الفلسطيني، ونشر التقارير الدورية والربعية والحساب الختامي.
- اتباع النهج التشاركي في إعداد وزارة المالية للخطط المالية ما يتيح المجال للمشاركة من قبل مؤسسات المجتمع المدني في إعداد موازنة المواطن ونشرها.
- الإفصاح عن مبنى الإيرادات وأهم أوجه لا سيما الإيرادات المحلية والسياسة المالية المتبعة في تغذية وزيادة الإيرادات. الإفصاح عن حجم الهبات والمنح وآلية توزيعها على مراكز المسؤولية وأوجه انفاقها.
- الإفصاح عن السياسات المالية المتبعة في تحديد أوجه الانفاق.
- تفعيل الرقابة الرسمية (لجنة الموازنة في المجلس التشريعي) على تنفيذ الموازنة العامة.
- على لجنة متابعة العمل الحكومي اتاحة المجال لتفعيل المساءلة المجتمعية على إدارة المال العام من خلال اشراك المجتمع المدني بما فيه الفريق الأهلي لشفافية الموازنة في الاطلاع على الخطط المالية والسياسات العامة المرتبطة بالموازنة.
- التوجه نحو اعتماد موازنة البرامج والتي من شأنها أن تدعن تحقيق برامج التنمية مع التزام لجنة العمل الحكومي ووزارة المالية بنشر الموازنة العامة أو ما يسمى بالخطة المالية.

AMAN
Transparency Palestine



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تليفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

     /AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات والنرويج ولوكسمبورغ هولندا/UNDP